دور الطبقة الوسطى في بناء الدولة والمجتمع المدني

أ.م. د. خالد حمزة جريمط(*)

الملخص:

تحتاج دراسة دور الطبقة الوسطى في تطور المجتمعات الى مزيد من البحوث والتشخيص، مفهوماً وتجذيراً، لما لهذه الطبقة من دور محوري في حراك المجتمعات وضمان تماسكها وتقدمها. فهي تشغل حيزاً فعالاً وحيوياً ي تراتبية طبقات المجتمع، يحد سقفها من الأعلى القلة المتحكمة في المجتمع التي تمتلك الثروة والسلطة في حين تستند قاعدتها على طبقة الفقراء والكادحين.

بهذا التوصيف فإن طبيعة وخصائص هذه الطبقة تجعل منها بمثابة صمام أمان الحراك الاجتماعي الصاعد والنازل وكذلك تؤدي وظيفة الجسر الرابط الذي يتم من خله إتاحة أكبر قدر من المشاركة الشعبية، وهي الشريحة الأكثر التصاقاً بفئات الشعب، وتتصف بالعقلانية والواقعية مقارنة بالشرائح الأخرى بسبب من مستوى تعليمها ووعيها المتقدم.

Abstract

Taints the concept of the middle class a lot of ambiguity and theoretical problems, due to several reasons, perhaps in the forefront of it are the severity of the interference and the multiplicity of interpretations about it borders within the community, as well as its function but that there are already skeptical of its existence, stems mainly from the varying of communities themselves, by the evolution and the system of values that govern and the extent of forming and the emergence and maturity of this layer.

We will try in this study to adopt a curriculum that is based on consolidating and deepening the theoretical framework that deals with everything related to the characterization of this layer.

(*) الأستاذ المساعد الدكتور خالد حمزة المعيني، دكتوراه علوم سياسية – فرع الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تدريسي في كلية الرشيد الجامعة – قسم القانون.

مقدمة:

على الرغم من خصوصية ظروف نشأة وتطور الطبقة الوسطى في كل مجتمع طبقاً لخصوصيته، إلا إنه من الواضح لدى دراسة تجارب الشعوب المتقدمة مجد إن هذه الطبقة المهمة بعد ان تماسك وأدركت مسؤوليتها كان لها دوراً اساسياً وفعالاً في نجاح هذه التجارب بسبب من قدرتها الإيجابية والتحويلية، كونها الطبقة الأكثر إنتاجاً مادياً وفكرياً في المجتمع.

تتفاوت النظرة الى هذه الطبقة من حيث المركز والحدود وأهمية الدور والوظيفة من مجتمع الى آخر تبعاً لتفاوت المجتمعات نفسها بالنظر الى تطورها ومنظومة القيم التي تحكمها ومدى تكون ونشوء ونضج هذه الطبقة فيها، وسنحاول في هذه الدراسة اعتماد مقترباً يقوم على تأصيل وتجذير الاطار النظري الذي يتناول كل ما يخص توصيف هذه الطبقة بعيداً عن القوالب الجاهزة والمستوردة والخاصة بتجارب الشرق أو الغرب ومحاولة تحديث مصطلحاتنا في الفكر السياسي على ضوء تجاربنا العربية، بكل إحباطاتها أو نجاحاتها المحدودة وذلك لسد الثغرات والفجوات بين الوقاع الاجتماعي والاقتصادي من جهة، وإطاره النظري والفكري الذي تكلس دون تجديد منذ عقود طويلة من جهة أخرى، الأمر الذي يسلط الضوء على أهمية مخرجات هذه الدراسة وما قد تتمخض عنه من أدوات لتصنيف تدرج المجتمعات وكذلك اشتقاق آليات وقوانين عقلانية وواقعية لإمكانية التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها مقدمة ومقتربا لبذل مزيد من الجهود لإعادة تعريف وتوصيف حدود وخصائص وطبيعة وإعادة اكتشاف قدرات هذه الطبقة وأسباب انكفائها وكيفية النهوض بها وتأطيرها وكذلك إحياء ركائزها في المجتمع واستنباط الآليات الكفيلة بعملية نقل عناصر القوة من الدولة الى المجتمع.

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من إشكالية: مفهوم هذه الطبقة الذي يشوبه الكثير من الغموض والاشكاليات النظرية، ويعود ذلك لعدة أسباب لعل في مقدمتها شدة التداخل وتعدد الاجتهادات بخصوص حدودها داخل المجتمع، وكذلك وظيفتها بل إن هناك من يشكك أصلاً بوجودها، وينبع ذلك اساساً من تفاوت المجتمعات نفسها بالنظر الى تطورها ومنظومة القيم التي تحكمها ومدى تكون ونشوء ونضج هذه الطبقة فيها

فرضية البحث:

ينطلق البحث في فرضيته: ساهمت الطبقة الوسطى في العراق في بدايات نشأتها ونموها في منتصف القرن المنصرم والعقود القليلة التي تلتها نسبيا في استقرار وتنمية المجتمع وتقدمه، لكنا ما لبثت إن انكفأت وانتكست نتيجة الانخراط المتواصل بالحروب المتوالية واستمرار ظاهرة عسكرة المجتمع، الأمر الذي دفع هذه الطبقة الى التبعية والتشتت والتهميش، لتترك مسؤوليتها ودورها الحقيقي في تقدم المجتمع لصالح شرائح أخرى ليست بنفس كفاءتها وقدراتها. فهل بإمكان هذه الطبقة الواسعة والفعالة والمغيبة أن تستعيد تماسكها، وتشتق معادلة جديدة لدورها ومساهمتها في إعادة استقرار وتقدم وتأسيس المجتمع المدني وإقامة الدولة القانونية في العراق.

الإطار المنهجي للبحث:

تم في هذا البحث اعتماد منهج مختلط بغية الوصول الى تحقيق الفرضة التي تسعى من ورائها الإجابة على مضمونها، حيث تم اللجوء الى المنهج التحليلي والاستعانة كذلك بالمنهج الاستشرافي خلال محاولة وضع رؤية مستقبلية لإمكانيات ودور هذه الطبقة الذي من الممكن ان تلعبه في المدى هذه الطبقة في المدى والمستقبل القريب.

أولاً_ المفهوم والتعريف

يمكن إرجاع بدايات وجذور مفهوم الطبقة الوسطى الى التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حصلت في اوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكنتيجة لاختلاف مناشئ وجذور المفكرين الذين تصدوا لهذا المفهوم فقد انعكس ذلك بدوره على التعريف بهذه الطبقة وشكل أساس ضبابيته[1]*، فقد شهد مفهوم الطبقة الوسطى منذ بداياته عدم وضوح التحديد بسبب تداخل المعاني التي

[1] المفهوم (Concept):هو ادلة أو رمز يشير الى شيء ما أو لصفته أو صورة متفق عليها لحد ما تعكس عالماً تجريبياً ولا توجد صيغة قاطعة للمفهوم فلكل مفهوم تاريخ تطوره وفي العلوم الإنسانية مفاهيم في حصيلة عملية تجريد وتصميم لانطباعات حسية. التعريف (definition): هو وسيلة إضفاء الدقة والوضوح على المفهوم وهناك نوعان من التعريف أحدهما تعاريف مفاهيمية، وثانيهما تعاريف عملياتية، فالتعاريف التي تستخدم مفاهيم أخرى هي من النوع الأول، وقصورها أنها لا تحافظ على معانيها، والتعاريف العملياتية هي التي تربط بين المستوى المفاهيمي النظري وبين المستوى التجريبي الملحوظ. انظر الدكتور كاظم هاشم، العلاقات الدولية/ شركة اياد للطباعة الفنية، بغداد، 1987، ص41.

عادة ما تكون متأرجحة، ومتحركة تتوسع تارة وتضيق تارة أخرى وفقاً لحركة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً صعودا وهبوطاً بين الطبقات التي تعلوها او دونها وما تتعرض له هذه الطبقات من حراك وتجاذبات قد تصل أحيانا التوتر او الصراع تترك أثرها على تراتبية التدرج الاجتماعي الذي يتميز به المجتمع أصلاً على مستوى تباين قدرات وميزات الافراد الذين يشكلون الواحدة الأساسية لتشكيل هذا التباين داخل المجتمع والذي يشكل صفة لا مهرب منها إنما مرده من تباين إمكانيات وفرص الافراد كالتعليم والملكية حيث هذا التباين كنتيجة طبيعية لاختلاف فرص الحياة المتاحة كالملكية والتعليم والمكانة الاجتماعية[1].

في هذا البحث تم تصنيف تطور مراحل الطبقة المتوسطة على هيئة محطات بقصد الإيضاح لأنه من الناحية الحقيقية تعد متداخلة وليس من السهل عزلها عن بعضها، فمفهوم الطبقة المتوسطة يختلف من حيث المعنى عن مفاهيم أخرى قريبة مثل النخبة والصفوة والتي كثيرا ما تقترب من صفة الانعزالية والانفصال اجتماعياً، كذلك يختلف مفهوم الطبقة الوسطى عن الشرائح أو الفئات التي تعبر عن أية جماعات منغلقة في تركيبة المجتمع.

إن مفهوم الطبقة الوسطى كأي مفهوم انساني آخر قد شهد تطورات في محتواه كنتيجة للتحولات الاجتماعية الذي كانت تقاس فيه حينها هذه الطبقة عند نموها بقياس ملكية الأرض أو امتلاك رأس المال في حين أصبحت في المرحلة الحالية تقاس بحجم المعرفة وكذلك التأهيل الأمران اللذان أصبحا يلعبان دوراً حاكماً في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة.

بات من المؤكد عدم سهولة ضبط تداخل حدود الشرائح الاجتماعية ورسم حدودها بدقة، فتركيبة هذه الطبقات عادة ما يتأثر بالتحولات وتغير موازين الثروة والقوة، حيث تبقى ظاهرة تضاؤل واضمحلال دور جماعات ما أمام تزايد نفوذ جماعات أخرى، وهو ما يسمى بمفهوم الحراك الاجتماعي الذي يعني: "آليات انتقال الافراد أو الجماعات من مستوى اجتماعي واقتصادي معين الى مستوى اجتماعي واقتصادي آخر، وهناك أكثر من مؤشر في قياس طبيعة الحراك الاجتماعي والتعرف على موقع الفرد ومكانته على سلم التدرج الاجتماعي، تتراوح ما بين اعتماد معايير الثروة، والدخل، والمهنة، والتعليم، ونوع السكن، ومصدر الدخل"[2].

---

[1] د. مؤمن كمال الشافعي، الدولة والطبقة الوسطى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص108-212.

[2] اقدام داود شبيرا، دور المثقفين في التحولات الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1979، ص71.

هناك ثلاث مراحل مصنفة للتقرب من تعريف وتقريب حدود هذه الطبقة التي انحصرت في بداية نموها بشريحة صغيرة نسبياً انسجمت في ذلك الوقت مع عدم تعقيد طبيعة علاقات الإنتاج، فترادفت بأصحاب الحرف وصغار التجار والموظفين، ثم استمر حقل علم الاجتماع كمرحلة ثانية في تاريخ تطور مراحل المفهوم على تصنيف "أصحاب الياقات البيضاء" من الأطباء والمحامين والعلماء والأدباء والمعلمين والصحفيين كعناصر أساسية في تعريف حدود الطبقة الوسطى"[1].

ابتداءً من عقد الثمانينات من القرن الماضي شهد المفهوم تطورا كبيرا وجذريا حيث تمخضت تطورات الثورة التكنولوجية السريعة الى متغيرات اجتماعية انعكست بعمق وقوة على آليات الحراك الاجتماعي وكذلك أثرت على تحول معايير القوة الاجتماعية والاقتصادية بالاعتماد على وسائل جديدة في كيفية استحصال وتراكم الثروة التي تقوم على الابتكار ونسبة قليلة جداً من استخدام المواد الخام، وفي أحيان كثيرة ربما أصبحت السلعة في عملية تحصيل الثروة ذات محتوى رمزي أكثر منه مادي.

نتيجة هذه التطورات فإن مفهوم الإنتاج الصناعي والملكية وطبيعة علاقات الإنتاج قد تغير ايضاً بفعل تسارع الثروة التكنولوجية، حيث يقف المجتمع الإنساني اليوم وبعد حقبة المرحلة الزراعية من تاريخ البشرية التي امتدت الى آلاف السنين، وكذلك بعد الحقبة الصناعية التي خلفتها لمئات السنين، ومنذ عقود على اعتاب تطورات خلاقة غير مسبوقة كنتيجة للثورة التكنولوجية التي لم تأخذ لغاية الآن كامل ابعادها ومعانيها[2].

إن مفهوم الطبقة المتوسطة وطبيعتها وحدود عناصرها قد تأثر بلا شك بدوره بمخرجات الثورة العلمية التكنولوجية، فقد أدت هذه الثورة الى تشكيل ما يشبه نظام شامل يزخر بالحركة المستمرة والمتواصلة وكذلك بالحيوية والنشاط خاصيته الأساسية هو التقدم والبحث والتطوير العملي الذي أصبح أسرع وتيرة من التطور التطبيقي والميداني ويسبقه أحياناً، وإن تسارع التقدم العلمي وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية قد أصبح أسرع من تطور وتيرة الإنتاج المادي نفسه، هكذا أصبح العلم قوة ذات بعد انتاجي مباشر، كما أصبحت المعرفة بإطارها الواسع للتكنولوجيا بمثابة دالة لتحول القوى الأساسية والرئيسية التي باتت تسيطر على حركة ومسار المجتمع، وجرى تحول واضح في مصادر وخصائص القوة، من القوة المادية الاقتصادية الى نوع جديد من القوة يعتمد بالدرجة الأساس على قوة وفاعلية وحركية المعرفة

(1) قيس التوري، البرجوازية العراقية وضع التاريخ الثقافي، مدارك، العدد 9-10، 2008)، ص155.

(2) عامر حسين فياض، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص.122،121.

والمعلومات التي شكلت فضاءً واسعاً غير محدود لقدرات وامكانيات العقل البشري وما يحتويه من معرفة ومعلومات أصبحت هي الميدان الرئيسي ومسرحاً لتنافسها.

يتضح من خلال هذه الرؤيا ونتيجة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة والمتحركة، وجود حاجة ماسة للدراسة هذا الحقل وتطويره، من خلال إعادة تعريف الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع، وكذلك إعادة رسم خريطة حدودها، لاسيما وإن متغير المعرفة سيشكل أحد أبرز أدوات هذا التعريف، كما يمكن بهذا الصدد تركيب وإعادة جمع محصلة حدود الطبقة المتوسطة طبقاً لتطورها خلال المراحل الثلاثة لتشكيل محصلة جديدة تمثل نتيجة المتغيرات وتحديث أدوات القياس شريحة واسعة جدا ن المجتمع وبالإمكان ان نطلق عليها "الطبقة المتوسطة الحديثة"، يحد سقفها من الأعلى القلة المتحكمة التي تملك السلطة والثروة، في حين تكون قاعدة هذه الطبقة المتوسطة وتستند على طبقة الكسبة والعمال والفلاحين والشرائح المعدمة الأخرى في قاع المجتمع.

ستتكون بهذا التوصيف عناصر الطبقة المتوسطة بالإضافة لما متعارف عليه من شريحة صغار التجار وكذلك الحرفيين التي شكلت أساس تكوين هذه الطبقة منذ مراحل نشوئها المبكر من طيف واسع من الفئات مثل "الأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين والصيادلة والضباط والفنانين والكتاب والصحفيين والفنيين وموظفي الدولة".

تجدر الإشارة الى ان تعبير "المثقفين في المجتمعات المتأخرة أو قيد النمو لم يعد يشمل المختصين فقط بالإنتاج الفكري بل اتسع ليضم جميع من أنهى الدراسة في المعاهد والجامعات أو لايزال قيد التحصيل العلمي والادبي والمقصود بهم شريحة الطلبة"، لذا ووفقاً لمعيار ومقياس الحصول أو حيازة حجم المعرفة أو امتلاك الوعي المتقدم والمبكر كأحد الأدوات الجديدة في تحديد من هي أطراف الطبقة المتوسطة في ظل انتشار أدوات ونتائج العلم والثورة التكنولوجية في الاتصالات والمعلومات، فإن شريحة كالطلبة الجامعيين على سبيل المثال قد أصبحت بمثابة عنصر أساسي بالإمكان اضافته الى حدود وقائمة الطبقة المتوسطة حيث تتميز هذه الشريحة بقدر واسع من تقبل مدخلات ومخرجات الثورة المعلوماتية والاتصالاتية مقارنة بغيرها من الشرائح ولها قدرة تحويلية ودور فعال يمكن ان تلعبه في أية عمليات تغيير اجتماعي مستقبلي للمجتمعات قيد النمو والتطور، كما لا يمكن أن يغفل دور النقابات

ومنظمات المجتمع المدني الأخرى كركائز وأذرع تنفيذية تعمل وسط المجتمع وتشكل جزءا لا يتجزأ من فئات الطبقة المتوسطة يعول عليها كذلك في عمليات التغيير والتأثير في المجتمع[1].

ثانياً_ الطبيعة والخصائص

تستمد هذه الطبقة ميزتها في إنهاء تشكل همزة التوصيل بين شرائح المجتمع وتمثل بمثابة صمام أمان وتماسك ووحدة نسيج المجتمع، وهي أشبه ما تكون بمحطة تتفاعل من خلالها الشرائح الهابطة من الطبقات العليا أو بالمقابل الشرائح الصاعدة من قاع المجتمع، للتعرف على طبيعة سلبيات هذه الطبقة بما في ذلك أمراضها إضافة الى ميزاتها الإيجابية في تطوير المجتمع. يمكن ان نضع في أدناه الخصائص النوعية للتسهيل والتوضيح وكما يلي[2]:

1- **العمل كمرشح:** وظيفة هذه الطبقة في عملها أشبه ما تكون بوظيفة المصفاة داخل المجتمعات، فهناك على الدوام حاجة ماسة وملحة لمد وتجسير الفجوة القائمة بين القلة الحاكمة وما بين قاعدة الشعب، مثل هذه الفجوة لا يمكن ملئها إلا بشريحة الطبقة المتوسطة والتي تعمل بمثابة جسر رابط وأذرع للتعشيق في كافة ميادين حراك المجتمع من الممكن من خلالها إتاحة أكبر قدر من التفاعل الشعبي بعد ان تقوم هذه الطبقة – المرشح بتخفيف حدة مطالب هذه الجماهير واضفاء مستوى عالي من النضج والوعي عليها[3].

2- **الانحياز الى الجماهير الفقيرة:** تنحاز هذه الطبقة بطبيعتها الى شرائح وفئات الشعب الكادحة من حيث قدرتها وقابليتها على استيعاب وتفهم أوضاعهم، وكذلك تعد هذه الطبقة الأكثر تماساً والتصاقا بمعاناة الشرائح الفقيرة المعدومة، لذا هي الطبقة الأكثر استعداداً للتحالف مع هذه الشرائح وأثر قدرة على التفاعل وتفهم مطالبهم والتعبير عنها وعن احتياجاتهم والعمل معها من اجل إعادة بناء الدولة والمجتمع المدني وفق أسس جديدة[4].

---

(1) يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، ترجمة د. جورجيت الحداد، (ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحد، 2008)، ص ص31-46.

(2) مهدي خليل إبراهيم، المجتمع المدني في العراق ومعوقات البناء الديمقراطي، الملتقى الفيلة. العدد 22، 2011)، ص83.

(3) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق – الواقع والمستقبل، (بيروت، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2009)، ص176.

(4) معقل زهور عدي، الطبقة الوسطى – الواقع والدور، موقع مقاربات الالكتروني، http://wwww.mokarabat.com/s1506.htm

3- **خاصية التأثير والانجاز:** لدى هذه الطبقة قدرة الإفصاح عن حاجات المجتمع بوعي وبدقة عالية، وذلك بسبب امتلاكها درجة عالية من الإحساس بمركزها وموقعها المتميز في المجتمع، وهي بطبيعتها قوة فعالة تتميز بالقدرة على الإنجاز وتحقيق الأهداف.

من جانب آخر هذه الطبقة تستحوذ بسبب خصوصية وطبيعة عملها على الكثير من مفاصل المجتمع، وتعد كذلك بمثابة بوابة حقيقية للتأثير فيه من خلال مجساتها الإنتاجية والتعليمية او الثقافية، وما الى ذلك من أدوات متنوعة هي من ميزات واختصاص هذه الطبقة حصرياً كون عناصرها منتشرة وموزعة وتعمل في كافة اركان وزوايا المجتمع، المادية والفكرية، وتحتك مباشرة بالمواطن دون حواجز وتحظى جراء خدماتها المباشرة التي تقدمها له في المستشفيات والجامعات والمدارس وساحات الثقافة والفن، بثقته واحترامه، لذا فهي تمتلك كافة مقومات التأثير الناعم بعكس أجهزة السلطة الحكومية التي تمارس لاسيما في المجتمعات المتأخرة مختلف أدوات الضغط والقهر.

4- عدم الاستقرار: في المجتمعات الاوربية تشكلت الطبقة المتوسطة من رحم التطورات والتفاعلات الاقتصادية حيث تمكنت هذه الطبقة بجهودها من الإمساك بزمام القوة وامتلاك عناصرها في المجتمع، وبالتالي القدرة على التحكم وفرض وتغيير الأنظمة السياسية والتأثير في القوانين ومجموعة القيم السائدة التي مثلت مصالحها. في حين نجد في المجتمعات قيد النمو لاسيما في دول الجنوب ان تطور هذه الطبقة كان من نتاج السلطة التي امسك بها العسكر، ولم تكن نتاج طبيعي وتراكمي لتطور ونمو المجتمع، لذا فإنها منذ البداية أصيب "بتشوهات الهوية وتشوهات الرؤيا حيث تشكلت هذه الطبقة في وقت مبكر من شقين الأول هو ضباط الجيش الذين قاموا بثورات وانقلابات في معظم هذه البلدان بما يمكن ان نطلق عليه بالموجة الأولى للاستقلال السياسي وحول فيها هؤلاء العسكريون الى نخبة وطبقة حاكمة استأثرت بالسلطة، والثاني كان مدنياً وتألف من الكوادر الفنية الهندسية والطبية والصناعيين وبقية صنوف المثقفين[1].

5- العقلانية والواقعية: اتسمت طبيعة عناصر هذه الطبقة بسبب حصانتها المتأتية نتيجة مستوى دخلها المتوسط، ومن خلال درجة وعيها المتقدم مقارنة بمستوى ودرجة وعي بقية الطبقات بأنها عناصر عقلانية وواقعية الأمر الذي يجعلها بمنأى عن التأثيرات العاطفية وأقل عرضة للأفكار المتطرفة

(1) مؤمن كمال الشافعي، الدولة والطبقة الوسطى – تحليل سوسيولوجي لدور الدولة في إدارة الصراع الاجتماعي، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص.203.

كذلك انظر: معقل زهور عدي، مرجع سابق، (ص.3).

مقارنة بشرائح المجتمع ذات الوعي والتعليم المتدني التي تنقاد بسهولة الى مثل هذه الأفكار، فغالبية نسيج المجتمع قيد النمو الفقيرة والمعدومة التي تفتك بها الامراض الاجتماعية تتحكم فيها حواجز وقيود متراكمة ومتوارثة سواء كانت طائفية او قبلية او عنصرية، إضافة الى واقعها ومعاناتها الكبيرة التي يعيشونها جراء واقع البؤس والمرض والظلم الاجتماعي وتفشي كذلك الامية والبطالة وهيمنة الكثير بسبب ذلك وكذلك الاساطير على طريقة تفكيرها.

6- **الديناميكية والحيوية:** تتميز هذه الطبقة بسبب امتلاكها فضاءً كبيراً وحياً وواسعاً من خلال تقديمها وانتاجها رؤى وأفكار خلاقة ومتنوعة في المجتمع مما يكسبها حيوية وفعالية، ابتداءً "بالأيديولوجيا الإسلامية والأفكار الماركسية والايدولوجيا القومية والأفكار الليبرالية" وغيرها من مختلف هذه الرؤى والتصورات والأفكار التي يشكل انتاجها حكرا على هذه الطبقة، أما تبنيها والاعتقاد بها فقد يكون متاحاً لكافة أبناء المجتمع بمختلف شرائحه، لدى هذه الطبقة القدرة على ابتكار الأفكار بمختلف مدياتها وكذلك القدرة على تطبيقها فهي تمتلك جناحي الفكر من جهة والممارسة الواقعية والتجريبية من جانب آخر بسبب من خاصيتها وميزاتها التحويلية.

7- **الوعي وعدم الانقياد:** لدى الطبقة الوسطى سلاح العقل والوعي والكفاءة وهي لا تؤمن بالعنف أو استعمال القوة لأن سلاحها الرئيسي معرفته الشخصية ومؤهلاتها، لذا فإن الحرية التامة في التعبير عن الرأي هي المقدمة التي لا يمكن الاستغناء عنها عند تفكيرها بالإقدام على أي خطوات، وبالتالي فإن عملية إخضاع هذه الطبقة رغماً عنها ومحاولة استغفال وعيها وتزييف قناعتها يعد أمر في غاية الصعوبة.

كذلك فن معيار الانتماء والعضوية ضمن حدود هذه الطبقة هو معيار الكفاءة والوعي وامتلاك المعرفة، وليس الثروة والمال، لذا فإنها تعد طبقة متحركة بطبيعتها وليست جامدة وتتحمل بسبب حيويتها، الحراك صعوداً وهبوطاً أفقياً وعمودياً[1]

8- **التسامح وعدم التعصب:** تتسم هذه الطبقة بطبيعتها المرنة بالتسامح وعدم التعصب، حيث لا يمكن للطبيب او المهندس او الضابط او الفنان في ميادين عملهم، أن يتصرف طائفياً أو عنصرياً، مع ذلك بالإمكان تفسير انخراط بعض افراد من الطبقة المتوسطة في أثون الثقافات الفرعية بعكس طبيعتها، الى العلاقة بين وعي افراد الطبقة ذاتها بمعنى مجرد وجودها المادي الخامل والسلبي بين أروقة المجتمع، وبين ضرورة وعيهم بوحدة ومصلحة ودور هذه الطبقة وتأثيرها في المجتمع لذاتها،

(1) احمد موسى بدوي، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2013)، ص.224.

عندئذ يزداد الانكفاء بسبب غياب هذا الوعي لدى البعض وهكذا يضعف تماسك الطبقة ككل وتشوهت ملامحها وتبعثرت هياكلها وانعدمت مؤسسات سياسية تطالب بمصالحها.

9- **القوة الذاتية:** تمتلك هذه الطبقة احد المصادر المعاصرة للقوة، فعندما تستند القوة في المجتمع في المجتمع الى امتلاك الثروة وحيازة ملكية الأراضي والمقصود بالمصدر الآخر هو القوة العنفية المنظمة والمشروعة التي تمثلها مؤسسات الضبط في الدولة، مثل البرلمان والحكومة وكذلك الجيش والشرطة، نجد عناصر القوة الذاتية والكامنة لدى الطبقة الوسطى تتميز بصفتي الاستمرارية والثبات كونهما غير مستمدة من السلطة او قراراتها، ولأنها مؤهلات ذاتية فهي نابعة من تحصيل وتراكم جهود عناصر هذه الطبقة لمكانتها بجهودها الخاصة وتطويرها بالاعتماد على النفس، بعكس قوة الدولة والسلطة القابلة للتغيير في أي لحظة او الزوال والضعف تدريجياً.

بالإضافة الى ذلك نجد الطبقة الوسطى تمتلك قوة ركائز المجتمع العميقة من خلال الجمعيات والنقابات والتنظيمات المهنية، التي تظم أكبر عدد من شرائح المجتمع المدني مما يعني توفير مصدر هائل للقوة لا ينضب ومتجدد دائماً مقارنة بمصدر المال وأدوات القهر الوقتية[1].

10- **عدم التجانس:** كثيرا ما تعاني الطبقة الوسطى في العديد من المجتمعات المتأخرة أو قيد النمو من أمراض كثيرة الامر الذي طالما يعطل دورها، تتراوح هذه الامراض في عدم تجانس تكوينها، وعدم امتلاكها للحس الاجتماعي وكذلك عدم وضوح رؤية سياسية لديها، وتبعثر توجهاتها، لذا فهي "طبقة رجراجة تضم فئات متعددة ومتباينة في درجة التعليم والثقافة والثروة وينبع ذلك من عدم تجانس خلفيتها"[2].

11- **الابتكار والإبداع:** تتميز هذه الطبقة بكونها الوعاء الاجتماعي القادر على انتاج الفكر والقيم الخلاقة والبناءة بالإضافة الى انتاج الثقافة والفن بمختلف أنواعها، كالمسرح والشعر والنحت والرسم وكذلك صنوف العلم والمخترعات، ومن بين صفوفها ظهر منها غالبية المفكرين الذين نظموا العلاقة بين الحاكم والشعوب، ويعود لهم الفضل في بعض المجتمعات من خلال عقلنة ورسم دور وحدود الدين والدولة، ومن بين هذه الطبقة من فكر ونظرا لثورة العقل في تناول وتفسير ظواهر الطبيعة

(1) عبد الاله بالعزيز، الدولة والمجتمع – جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص.70.

(2) عبد العظيم جبر حافظ، مرجع سابق، (ص.179).

والاجتماع على نحو هيء الكثير من الفرص لتحقيق قفزات متقدمة على مستوى حقول العلوم كافة، وانطلاق العقل الإنساني قدما في قضاء ومجالات العلم والمعرفة.

12- **الانفتاح: العقول** المركبة وذات التفكير متعدد الابعاد هو الحصيلة الطبيعية لمستوى تعليم وثقافة ووعي هذه الطبقة، وكذلك شدة الرغبة في السعي من اجل اكتساب المزيد من العلوم العصرية والمعارف محاولة اللحاق بركب الحضارة والتقدم والتطور وكذلك السعي لتعلم المزيد من المؤهلات والمهارات ومواكبة كل ما هو متطور وحديث ومبتكر، فكراً وسلوكاً وتعاملاً وتطبيقاً لإثبات الذات، وكذلك انسجاماً مع مبدأ المنافسة في حقول المعرفة الذي يعد أمراً لا مفر منه في ضمان حيوية واستمرارية هذه الطبقة وتقدمها.

13- **الاندفاع نحو المستقبل:** تتطلع هذه الطبقة نحو المستقبل وتصبو اليه، وتميل نحوه لذا نجدها الطبقة الأقل استهلاكاً لوقتها وجهدها في عملية الانغلاق على الذات أو الانغماس والتقوقع في خنادق الماضي أو إجتراره وهي بهذه الخاصية تكون الطبقة الأكثر تأهيلاً للتعامل مع ثقافة وقوانين المستقبل وأيضاً الأكثر تحررا من قيود المجتمع المتوارثة وأثقاله المتراكمة التي كثيرا ما تقيد حركة الفرد وتحدد بوصلته[1].

14- **الاستمرارية:** تعد هذه الطبقة خزاناً وحقلاً خصباً لتوليد وإنتاج الكفاءات والمهارات والقيام بعملية ضخها باستمرار الى مفاصل وميادين المجتمع المتعددة، فهي حيز مفتوح لحراك ومرور الكفاءات الصاعدة من الشرائح الأخرى سواء صعودا او نزولا ضمن معايير محددة، كما ان الفرد في هذه الطبقة يسعى دائما الى ان يحظى ابناءه بمستوى اعلى من التعليم الذي حصل عليه وعائلته بمستوى اعلى من امتلاك وسائل العصر، وهي بذلك تتحول الى مختر وساحة مستمرة في انتاج وتطوير الطبقة لذاتها وتجديد قدراتها.

15- **الوظيفة والدور:** من هذه الخصائص تتضح طبيعة الدور الذي تتميز به هذه الطبقة بكونها الطبقة الأكثر تأهيلاً لإحداث تغيير جذري ودائمي وانتقالات حقيقية ونوعية كبرى في مسيرة وحياة المجتمعات، الثورات الشعبية كثيراً ما تنطلق بصورة عفوية وكثيرا ما تنتهي نتائجها الى عكس ما تشعر به وتتطلع اليه الجماهير الثائرة أو تحتاجه على وجه التحديد واليقين، ويعود السبب في ذلك الى عدم انضباطها والى عدم تنظيم هذه الجماهير لنفسها، وكذلك عدم وجود أهداف ورؤية أو برامج

---

[1] احمد طه، الطبقة الوسطى والتحرر من قيد الدولة، موقع الشروق الالكتروني 2013/3/26، http://www.al-sharq.com/news/dettais/189149

واضحة، لذا كثيرا ما تتمخض هذه الثورات العاطفية غير المنظمة عن ولادة طغاة جدد او إعادة انتاج ديكتاتوريات ونظم استبدادية جديدة تتحكم وتضطهد الشعب من جديد باسم الثورة والشعب وتعود به الى ساحة المربع الأول.

في الوقت ذاته فإن الثورات او الانقلابات التي تقوم بها القلة سواء كانوا من ضباط الجيش او المتمردين ورغم كل الشعارات الجذابة التي يطلقونها فإنها كثيرا ما تنتهي الى العكس وتتحول هذه الأقليات "الأوليغارشية" الى طغم فردية حاكمة ومستبدة ودكتاتورية[1].

إن تفعيل وتنشيط دور وصلاحيات هذا (الجسر – الطبقة الوسطى) يعد أيضاً نوع من الثورات ولكن هذه المرة من وسط المجتمع، فإذا ما اطلقنا على النمط الأول من طبيعة الثورات بالثورات العاطفية والعفوية، وعلى النمط الثاني بالانقلابات الفوقية التي لا تتعدى استبدال قشرة نظام سياسي بنظام سياسي آخر، يمكن ان نطلق على نمط الثورة التي من الممكن ان تنجزها الطبقة المتوسطة في المجتمع بالثورة العاقلة أو بتعبير أدق، ثورة هادئة تمتاز بالديمومة وتقوم على المنهجية بمعنى الدراسة والتحليل، والعقلانية بمعنى الموائمة بين الأهداف والإمكانات، والواقعية بمعنى رؤية الحقائق والوقائع كما هي بدون شعارات وليس كما نتخيلها أو نتمناها، وللتعرف على أهمية هذا الدور الذي من الممكن ان تلعبه الطبقة الوسطى في المجتمع يمكن ان نشبهها اذا ما استعرنا من حقل العلوم الهندسية والجيولوجية عمل ووظيفة بعض طبقات الأرض وخصوصيتها حصراً في تحمل مشاريع خطيرة واستراتيجية، فالطبقة الصخرية في باطن الأرض، حيث لا يمكن إقامة مشاريع استراتيجية كالسدود والنواظم على سبيل المثال، وهي مشاريع تعد غاية في الاهمية والخطورة، إلا تحديداً على مثل هذه الطبقة، فهي الوحيدة بسبب من خواصها وميزاتها التحملية قادرة على تحمل أعباء وخطورة مثل هذا المشروع الضخم، في حين تتواجد كثير من أنواع أخرى من طبقات التربة الرخوة او المنزلقة او المذابة بالماء التي عادة سرعان ما تفشل في حمل اجسام واثقال هذه السدود والمشاريع لذلك تهمل لذا كيرا ما تزاح مثل هذه الطبقات او تهمل مهما كان حجمها لأن موصفاتها لا يمكن ان تفي بمتطلبات تحمل هكذا مشروع الذي في حالات فشله قد يؤدي الى كوارث بيئية كبرى.

بالاستناد الى تجارب كثيرا من الشعوب المتقدمة والناجحة وكيفية تطورها فإننا نجد ان دور الطبقة الوسطى كان محوريا وحاكماً في عملية نجاح وتقدم هذه المجتمعات، وذلك كنتيجة الى "تراجع

[1] د. برهان غليون، مجتمع النخبة، (بيروت معهد الانماء العربي، 2005)، ص.6.

دور الدولة وأجهزتها السياسية وتخليها تدريجياً على ضوء تطور ونضج هذه الطبقة، عن كثير من أدوارها المركزية لصالح مؤسسات المجتمع المدني وانكمشت وظائفها لتنحصر في حماية المجتمع والدفاع عنه ضد العدوان الخارجي بحيث انتقلت عناصر قوة الدولة من السلطة الحاكمة الى مفاصل المجتمع التي تسيطر عليها وتقودها فعليا الطبقة المتوسطة[1].

تتباين المجتمعات الإنسانية في مستوى وعيها وتطورها وذلك اعتمادا على المدى الذي تكون قد قطعته على طريق التنمية المستدامة، نجد ان جانب المجتمعات المزدهرة والمتقدمة والمتطورة نجد هناك مجتمعات لاتزال قيد النمو ولاتزال بدائية او متأخرة، بالرغم من حداثة نشأة الطبقة الوسطى في معظم هذه المجتمعات فإننا نجد ان الموجة الأولى من الاستقلال السياسي في منتصف القرن الماضي والذي تحقق في هذه المجتمعات إنما يعود الفضل فيه الى نواة الطبقة الوسطى المتمثل بالدور الرئيسي الذي قام واضطلع به طليعة المثقفون والكتاب والطلبة في تشكيل وقيادة معظم حركات التحرر الوطني[2].

لا يستثنى في ذلك التغيير الذي قاد معظم محاولاته ضباط من الجيش في هذه المجتمعات والتي كثيرا ما حاولت طبيعة الأنظمة السياسية من أنظمة ملكية الى أنظمة جمهورية، وبغض النظر عما آلت اليه النتائج في نهاية هذه التجارب، حيث بقية المشكلة وعوامل القصور الذاتي قائمة في هذه المجتمعات وانظمتها من خلال إخفاق وفشل معظم هذه التجارب التي تشكل نموذج الدولة والحكم فيها نظاما وافدا ومستوردا من الخارج وعجزت معظم محاولات التنمية الاقتصادية والبشرية، وانكفاء محاولات وتجارب الإصلاح على المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة الى ذلك فقد أدى عدم تبلور ونجاح تماسك وتطور الطبقة الوسطى في هذه المجتمعات، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة ومتزايدة بين التجربة الحديثة للاستقلال السياسي الهش الذي تم تحقيقه والذي لم يتم تعزيزه اجتماعياً وبين الوجوه الأخرى لمفهوم الاستقلال الشامل والحقيقي على مستويات والمجالات الاجتماعية والاقتصادية.

ليس من المتوقع أن تنهض هذه الطبقة في القيام بدورها ووظيفتها التحويلية فهي بطبيعتها طبقة مكونة أصلا من عدة شرائح وقد تكون متشابهة ضمن المعايير والمشتركات التي وضعت ووردت في هذا

---

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق–المواريث التأريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.329.

[2] إسحاق نقاش، المجتمع العراقي – خفيات سوسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص ص. 196–199.

البحث آنفاً، إلا إنها تعد من الناحية الواقعية والفعلية لاتزال مشتتة من دون جدوى أي إطار سياسي أو مؤسسي واحد يضمها، الأمر الذي يزيد من صعوبة الامر، فإن هذه الطبقة وبخلاف غيرها في المجتمعات المتقدمة فإنها في المجتمعات المختلفة أو النامية ولاتزال تعاني من التهميش بل والاستغلال من الأنظمة الحاكمة وتوظيفها لخدمة واغراض هذه الأنظمة بدل قيامها بدورها وأداء وظيفتها وانصرافها الى إنجازها واجباتها تجاه المجتمع وإنتاج نظام قائم على العدالة الاجتماعية وبناء الدولة المدنية المعاصرة والحديثة[1].

لايزال الطريق امام هذه الطبقة في هذه المجتمعات طويل كشأن معظم الأفكار الجديدة سيتم عرقلتها بكثير من العوائق، لكن عندما تكون المقدمات صحيحة ومدروسة وعقلانية، لا شك عندئذ ستكون النتائج والمخرجات أكثر ضماناً وإيجابية، عليه من المتوقع فإن مقدمة ونخبة هذه الطبقة من المتوقع انها ستخوض صراعاً مركبا مزدوجا سواء باتجاه انساق القيم الاجتماعية السائدة المختلفة، حيث تتفشى الخرافات والاساطير مضامين التخلف والجهل، وبين صراعا آخر داخلي يتعلق بتجاوز عوامل القصور الذاتي للطبقة نفسها، وهو لا يقل صعوبة وتعقيدا، ويتعلق بكيفية إعادة تجميع توجيه وبلورة وعي عناصر هذه الطبقة (التي تتصف أصلاً بتباين مشاربها ورؤاها) والانتقال بهم من الشعور فقط بمجرد وجود هذه الطبقة على الأرض على شكل ارقام وكتل مبعثرة داخل جسد المجتمع، الى أهمية الوعي في ضرورة إدراك خصوصيتها وتلمس الانتباه الى ملامح هويتها وامكانياتها وقدرتها وثقتها بنفسها وكيفية المضي الى الامام في حتمية قيادة المجتمع والدولة والتعبير عن مصالحها التي هي بنفس الوقت تعد مصالح الشعب وبالتحديد أجياله القادمة، ولا يتم ذلك إلا عبر ابتكار وإشاعة مهام عمل وطنية جديدة تقوم على منظومات جديدة للقيم والأخلاق والفكر والثقافة بشرط ان تكون متميزة الى حد ما عن منظومة القيم السائدة المتخلفة سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً، ولكنها بالتأكيد غير منفصلة كليا ولا تبتعد أو تتغرب عن واقع هذه المجتمعات وكذلك ضرورة انتقاء الأدوات اللازمة والصالحة في المجتمع للتعشيق معها والدوران باتجاه آفاق المستقبل المنشود.

إن تعبئة إمكانيات هذه الطبقة وانقاذها من حقيقة الولاءات الفرعية التي تخندقت فيها نتيجة تكرار الفشل في انتاج نفسها والفشل في استقلالها عن السلطة ونتيجة اليأس والإحباط والنجاح في زجها من جديد في مشروع تنموي يكونون فيه المحرك والمفاعل لن يكتب له النجاح إلا من خلال، أولاً: الى تصميم

[1] عاد حسن فياض، مرجع سابق، (ص. 128).

وتأسيس شكل جديد من الصراع والتنافس الإيجابي داخل أنساق المنظومة الاجتماعية يقوم على أساس تصنيف جهتين، الأولى تتجسد في منظومة وقيم التخلف السائدة شخوصاً ومؤسسات، وبين المستقبل بكافة متطلباته العصرية كمنظومة قيم جديدة وانشاء مؤسسات مدنية جديدة تقودها رموز مؤمنة بالدولة والمجتمع المدني ومتطلبات ومعايير دولة القانون، وذلك بالاعتماد على الشباب من الأطباء والمهندسين والمعلمين وأساتذة الجامعات والمحامين والفنانين والطلبة كقادة المجتمع[1].

ثانياً: هناك حاجة ماسة الى تنظيم أدوات وركائز هذه الطبقة تلك المتمثلة بالجمعيات والنقابات المهنية والاتحادات والجامعات في مختلف الاختصاصات الموزعة على كافة مجالات المجتمع ومفاصله، والتركيز في ذلك على الشرائح الاكثر حيوية واندفاع كشريحتي الطلبة الجامعيين، الشباب الذين يمثلون في هذه المرحلة رأس الحربة في تعبئة الرأي العام والتنوير لضمان تطور وعي واكتمال وانتقال افراد هذه الطبقة وايصال قناعاتهم الى حدود واضحة ومؤثرة بضرورة إدراك هوية وخصائص والدور الحاسم الذي من الممكن ان تلعبه هذه الطبقة وقدرتها التحويلية في انجاز التغيير الإيجابي في المجتمع.

تشير معظم الادبيات التي تداولت نشوء وتطور ونجاح المجتمعات المزدهر والمتقدمة الى ضرورة تشكل أطر ومؤسسات تعبر بوضوح عن مصالح هذه الطبقة المرتبطة مباشرة بمصالح الشعب الأخرى والمؤهلة لقيادتها بصورة عقلانية كشرط مسبق لنجاح هذه الطبقة في القيام بدورها، وتبنى عليها آمال بناء مجتمعات مزدهرة وفرصة إقامة دول مدنية قائمة على التداول السلمي للسلطة والديمقراطية والتعددية والايمان بحقوق الانسان ومعايير الكفاءة والمواطنة وتبني ثقافة المستقبل[2].

ثالثاً_ علاقة الطبقة الوسطى بالمجتمع المدني

تعد الطبقة الوسطى النواة والرحم الذي ينبثق منه المجتمع المدني الذي ينمو ويتشكل كمحصلة طويلة لمسار تطور واستقرار وازدهار المجتمعات المتقدمة، وفي سياق ذلك التطور تنتقل تدريجيا عناصر القوة والقدرة من ايدي وفتك السلطة والدولة الى داخل مفاصل المجتمع[3].

(1) احمد موسى بدوي، مرجع سابق، (ص. 72).

(2) عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص. 177.
كذلك انظر: احمد موسى بدري، مرجع سابق، (ص. 74).

(3) صبيحة الشيخ داود، اول الطريق الى النهضة النسوية في العراق، (بغداد: مطابع الرابطة،1958)، ص85.

ولايزال مصطلح المجتمع المدني غير مستقر في العراق حتى الآن، ورغم ان بدايات الحركة المدنية باشرت بالظهور في أوائل العهد الملكي، حين تبنى ناشطين وناشطات ينتمون لأوائل الطبقة الوسطى العراقية نذكر منها على سبيل المثال (نادي النهضة النسائية) سنة 1933م.

إلا ان نشاط مؤسسات المجتمع المدني لم يترسخ ولم يستقر كثقافة في سلوك الفرد العراقي لاسيما مع الحكومات العسكرية التي الغت التعددية الحزبية ورسخت مفهوم الحزب الواحد ومركزية الدولة.

فيس المجتمع المدني انبثقت ركائز جديدة فاعلة في المجتمع غير تلك المؤسسات التقليدية السائدة في مرحلة ما قبل الدولة (العشيرة، الطائفة، المذهب، العرق، الجنس)، في المجتمع المدني الفاعل يتم تجاوز الدولة بصفتها القوة المركزية الوحيدة التي تحتكر الثروة والسلطة وتتعامل مع الافراد بتعالي وكأنهم قاصرين يحتاجون دائماً وأبداً اليها، المجتمع المدني صورة متقدمة من الدولة المدنية، حيث تحل محلها هيئات فاعلة تستقي قوتها مباشرة من المجتمع والشعب وليس من الحكومات، والشعب في كل الأحوال هو بيت ومنبع ومصدر السلطات والشرعية[1].

تتشكل هذه القوى الفاعلة بصورة طبيعية تتناسب مع تطور ووعي المجتمع ومدى إدراكه لعناصر قوته ودرجة تماسكه وذلك من خلال نمو وتطور عمل وكفاح مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية كالنقابات والجمعيات والأحزاب والمؤسسات الخيرية وجمعيات الدفاع عن حقوق الانسان وحماية حرياته الأساسية.

هكذا تنتقل القوة في حالة المجتمع المدني من الاتجاه العمودي الذي يختصر ويحتكر كافة عناصر القوة المتمثلة بالدولة ومؤسسات الحكومة، الى الاتجاه الافقي في توزيع عناصر هذه القوة على مؤسسات مجتمعية لا علاقة لها بالدولة كالنقابات المهنية والجمعيات والجامعات وبقية فعاليات المجتمع، وربما يحصل هناك نوع من تبادل الأدوار وتوزيعها بما يضمن استقرار المجتمع وحيويته ولكن يحول في نفس الوقت ويقلص من هيمنة واستبداد وتعسف الدولة حيال رعاياها، والاهم ان المجتمع المدني من خلال مفاصله وركائزه الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية التي تحظى بالاستقلالية وحيازة القوة قادر في حال اهتزاز السلطة او تغيير النظام خلال الكوارث والحروب من الاستمرار والحفاظ على تماسك المجتمع الى حد ما، وليس كما حصل عندما انهارت مجتمعات بكاملها بعد انهيار رأس النظام أو تم تغيير النظام

(1) عبد الاله بالعزيز، مرجع سابق، (ص. 63).

في احسن الأحوال ليحصل انهيار في كامل مرافق الدولة والمجتمع، وكأن حياتها ومستقبلها ومؤسساتها كانت قائمة ومرتهنة ببقاء هذا الشخص او هذا النظام.

تتسم مؤسسات عمل الطبقة الوسطى بأنها ذات نشاط نوعي وطوعي يمارسه الافراد والجماعات قائم على قيم الاحترام المتبادل والسلمية في حل النزاعات، ويشمل مؤسسات تمارس دورا توعويا وسياسياً، يجاور دور الدولة بل يقترح عليها مشاريع قوانين أكثر واقعية والتصاقاً بواقع المجتمع ومتطلباته الحقيقية، فضلا عن النشاطات الخدمية والرعائية التي تمارسها المؤسسات المهنية[1].

وهنا يجدر السؤال اين يكمن النزاع بين الدين ومؤسسات المجتمع المدني؟

في العراق بعد الاحتلال تسلمت الأحزاب الإسلامية السلطة ودعمت منظمات مجتمع مدني ذات صبغة إسلامية غالبا. بينما اصطدمت المؤسسات المدنية التي تمثل حقيقة الطبقة الوسطى في العراق كالنقابات والجمعيات بهذه الطبقة السياسية التي سعت لتحجيم دورها والإساءة لأفرادها حتى من يتسم عملهم بطابع الكشف والاعلان عن مجريات الأمور بطبيعة الحال مثل الصحفيين، وعرقلت أي مشروع يقدم بغرض تحقيق الشفافية في القضايا المالية تحديدا، ناهيك عن وصم العاملين في هذا المجال بالتهم المختلفة وابعادهم عن مواقع التأثير.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الدين بمنظوره التقليدي يتسم بالانغلاق وصعوبة تقبل الآخر ويعد منظومته المنظومة الفكرية الأكثر تكاملا ولا يمكن المناقشة او التحاور مع ثوابتها القطعية، وهذا يتنافى مع مفهوم المجتمع المدني القائم في اساسه على نبذ الثوابت واعتماد الحوار واحترام الآخر، وعد الجميع سواسية إنسانيا وتحت سلطة القانون.

في ظل المجتمع المدني يتم التحول تماما الى الدولة القانونية التي يخضع فيها الجميع للقانون، ويتحول فيها الحكام الى مجرد موظفين ووكلاء لدى المجتمع يباشرون السلطة وينوبون عنه في بعض المهام الحصرية والتخصصية ولفترة محددة[2].

إن قوانين انتقال مقومات القوة الى مفاصل المجتمع الافقية المتمثلة بركائز الطبقة الوسطى، لا يعني في أي حال من الأحوال الغائها او مصادرة وظيفتها في تحقيق دولة القانون، فلا يمكن تصور

(1) عزمي بشارة، المجتمع المدني – دراسة نقدية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص. 33.
(2) حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، (بيروت: مكتبة السنهوري، 2012)، ص. 145.

مجتمع بدون أدوات وصمامات ضبط اجتماعي بمعنى ان الدولة هي أداة تنفيذ القانون المناط به تحقيق الامن والاستقرار والسلم الأهلي، فلا وجود لمجتمعات مثالية او أفرادها من الملائكة، وإنما توجد قوانين نموذجية ويد ساهرة على تطبيقها بعدالة وضمان عدم تحول هذه المجتمعات في حال غياب قوة تطبيق القانون العادلة الى غابات يأكل فيها القوي الضعيف، لذا فاحتكار الدولة لعناصر الاجبار (العنف المشروع ضمن ضوابط ونطاق القانون)، كأجهزة الجيش والامن والشرطة وغيرها من صنوف القوات المسلحة، من شأنه ان يمنع استخدام أو حيازة أو ممارسة ادوات العنف خارج نطاق الدولة، وبالتالي أية جماعة تمتلك السلاح او تحاول اجبار الآخرين بالقوة خارج اطار الدولة تعد خارجة عن القانون تحت أي مسمى، وفي حال وجود مثل هذا الخروج فإن الدولة والقانون تكون قد فقدت مبررات سيادتها ووجودها[1].

من المؤكد إن احتكار قوة الاجبار لدى الدولة في نطاق لا يعني تعسفها أو استغلالها. فهي مقيدة في نطاق القانون، ولكي يقر المجتمع القوي ويقتنع بضرورة استخدام قوة الاجبار العادلة من قبل الدولة لتطبيق القانون، فإن ذلك مناط بقدرتها على اقناع المجتمع بمشروعيتها وليس فقط بشرعيتها، وهذه رحلة طويلة لطالما فشلت فيها أنظمة الحكم وتحديدا في العراق بحيث لم تتجاوز الدولة فيها مستوى السلطة او بقيت أسيرة الشرعية الهشة في افضل الأحوال ولم ترتقي الى مستوى حيازة المشروعية امام المجتمع التي تعني إيفائها أي الدولة بالتزاماتها امام الشعب بتحقيق العدالة والامن وتقديم الخدمات وضمان العيش الحر الكريم لجميع افراد المجتمع والارتقاء بمفهوم المواطنة[2].

في المجتمع المدني تذوب الفوارق ويسمو قانون المواطنة وهو امر لا يحدث بطفرة او بإصدار القوانين وإنما يحتاج الى تدرج واجيال ومستوى متقدم من النضج والتربية والتنشئة والوعي وصبر وإرادة وإصرار على تثبيت عوامل الاستقرار كي تتحول المجتمعات الى مجتمعات مدنية بالمعنى الواسع.

الدولة، كي تكون دولة. عليها ان تكون ذات شخصية سامية تمثل جميع أبنائها وتكون رمز لوحدتهم، عليها ان تعلو فوق انقسامات المجتمع لأنها إذا انخرطت في هذه الانقسامات واصطفت او مالت مع هذا الجزء او ذاك، تكون قد فقدت علويتها وصدقيتها وحياديتها وتحولت الى مجرد سلطة تمثل فريقا، او طبقة او طائفة، او مذهب ضد آخر،

(1) عبد الاله بالقزيز، مرجع سابق، (ص. 44).

(2) المرجع نفسه، (ص. 68).

إن اختزال الدولة بيد فريق سيقلص من نطاق شرعيتها السياسية ويضعها دائماً كطرف في النزاعات وغالبا ما تقود مثل هذه النزاعات الى لجوء الدولة لاستخدام امكانياتها لقمع الأطراف المعارضة مما قد يولد على المدى البعيد عنفا مضادا مزمنا بمجرد تغيير طبقة سياسية بأخرى.

الشرط الأساسي والمسبق الذي يشكل الدعامة الرئيسية لنشوء المجتمعات يتمثل في ضرورة انبثاق الطبقة الوسطى في المجتمع كمقدمة لابد منها، حيث لا يمكن تصور قيام مجتمع مدني في غياب طبقة وسطى التي تمثل الحاضن والرحم الطبيعي لولادة مؤسسات وركائز المجتمعة المدني فهذه الطبقة بسبب من مواصفاتها وخصائصها ومنظومة قيمها تمثل المقترب الطبيعي لتطور المجتمعات نحو المدنية والديمقراطية والتقدم.

رابعاً_ معوقات الطبقة الوسطى ونشوء المجتمع المدني

تكمن محددات ومعوقات نشوء وتطور المجتمع المدني في تلك التراكمات الثقيلة والمتوارثة التي تئن تحتها المجتمعات النامية متمثلة بهياكل ما قبل الدولة سواء أكانت على شكل مؤسسات (دينية – قبلية) بالية تتربع على قمة هرم القوة والتأثير والتحكم في المجتمع، تزداد قوتها او تضعف طرديا مع نسبة تفشي الجهل والأمية والفساد فهذا المناخ هو الجو المناسب لحركتها لذا فهي تقف بالضد من تطور المجتمع لأن في ذلك نهايتها ونهاية احتكارها للمال والجاه والسلطة والامتيازات التي ستفقدها في ظل تحولات وقوانين وقيم المجتمع المدني التي تقوم على مساواة في الحقوق والواجبات وفي الفرص والكفاءة[1].

ومن جانب آخر فإن منظومة القيم المتخلفة المتراكمة والمتوارثة عبر أجيال وتلك الاطنان من الاساطير والخرافات التي تثقل كاهل العق وتحول دون اندفاعة او ايمانه بثقافة المستقبل. كل ذلك يشكل عوائق تبطيء وتحول دون المضي قدما نحو آفاق المجتمع المدني او على الأقل باتجاه الدولة المدنية كمقدمة لتشكل هذا المجتمع المنشود.

إن التعليم والتنشئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة والاستقرار الأمني والسياسي وتنشيط دور الطبقة الوسطى كشريحة فعالة وحيوية ومنتجة فكريا وماديا القادرة على اشتقاق وصياغة الريا الدقيقة

(1) فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية والسلطة في لبنان، (بيروت: دار الساقي، 2016)، ص. 121.

لمستقبل المجتمع وفق معطيات واقع العراق والصورة المنشودة التي تتلائم مع مستقبله، تعد شروط مسبقة ومقدمات صحيحة لابد منها للانطلاق نحو المستقبل[1].

الشرط الأساسي والمسبق الذي يشكل الدعامة الرئيسية لنشوء المجتمعات تمثل في ضرورة انبثاق الطبقة الوسطى في المجتمع كمقدمة لابد منها، حيث لا يمكن تصور قيام مجتمع مدني في غياب طبقة وسطى التي تمثل الحاضن والرحم الطبيعي لولادة مؤسسات وركائز المجتمع المدني فهذه الطبقة بسبب من مواصفاتها وخصائصها ومنظومة قيمها تمثل المقترب الطبيعي لتطور المجتمعات نحو المدنية والديمقراطية والتقدم. لعل من المفيد هنا التطرق الى تلك المفارقة، لتلك الطفرة الزائفة التي حاول الاحتلال الأمريكي عام 2003 تصويرها على انها وقاع حقيقي من خلال السماح لعشرات الآلاف مما اطلق عليه منظمات المجتمع المدني التي تجاوز اعدادها الآلاف، والمؤسف في الأمر اتخاذ بعضها مدخلا للارتزاق وسرقة المال العام، بل ان بعض هياكل التخلف في المجتمع التي تعد من ألد أعداء منظومة واهداف المجتمع المدني ونقصد بها هنا الهياكل الدينية والعنصرية والطائفية اتخذت من هذا الباب فرصة للحركة تحت غطاء منظمات المجتمع المدني في عملية تجويف وتشويه لحقيقة وجوهر المجتمع المدني وافراغه من محتواه بل واجهاضه.

الأمر في النهاية مرهون بدرجة تطور ووعي المجتمعات ومدى تمسكها وهذا الأمر يتباين بشدة من مجتمع الى آخر ولا يمكن عبوره بسهولة من خلال طفرات او قوانين وعمليات حرق مراحل ومشاريع حمل كاذبة وانما بتدرج وصبر ونفس طويل وآليات تقودها ركائز المجتمع المدني الحقيقية المتمثلة بشريحة الطبقة الوسطى بعد ان تعيد تماسكها وتعي ثقلها وحجمها ودورها الحاسم في العراق وذلك من خلال امتلاكها رؤية وآليات واضحة عقلانية وواقعية لطبيعة التغيير الشامل ونجاحها في تشكيل نواة هذا التغيير من خلال تعبيرها عن نفسها بإطار سياسي متكامل[2].

في الدولة القانونية لا تستطيع السلطة التنفيذية او الهيئات الإدارية فيها ان تتعامل مع الافراد إلا بمقتضى القواعد القانونية التي شرعت سلفا والتي من خلالها يتم تحديد حقوق الأفراد، وبخلافه ستكون هذه السلطات عرضة للاتهام بمخالفة القواعد القانونية وانتهاك حقوق وحريات الأفراد[3].

(1) عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي في العراق الحديث، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002)، ص. 129.
(2) نبيل عمران موسى الخالدي، مرجع سابق، (ص. 211).
(3) حميد حنون، مرجع سابق (ص. 144).

إن المناخ المقترب الصحيح لقيام الدولة القانونية كمقدمة لقيام الدولة المدنية المنشودة، هي المجتمعات المدنية التي عمادها الطبقة الوسطى والتي نمت وترعرعت فيها بتدرج منظومة القيم والسلوك والقوانين الديمقراطية تلك المجتمعات التي يكون الشعب فيها حقا مصدر السلطات، أما الأشخاص الذين يباشرون مظاهر السلطة ليسوا سوى وكلاء ينوبون عن الشعب بصورة مؤقتة بإدارة بعض شؤون الدولة وفقا لأحكام الدستور. في هذا التطور النموذجي للمجتمع إنما تنشأ القاعدة القانونية فيه، بمجرد ان يستقر ضرورة وجودها في ضمير والعقل الباطن للمجتمع الذي يتصف بالوعي من خلال قيام المجتمع المدني الذي قوامه الطبقة الوسطى يوتم ذلك دون تدخل الدولة، إن عنصر الجزاء في هذه المجتمعات لا يستمد قوته نتيجة سلطة الاجبار التي تمتلكها الدولة، وإنما تنبع قوتها وديمومتها من إحساس المجتمع وبقناعة تامة بوجوب وضرورة وجود واحترام مثل هذه القواعد القانونية وما يترتب عليها من جزاءات لضمان السلم الأهلي المجتمعي.

الدولة كشخصية معنوية وقيمة اعتبارية يجب ان لا ترتبط او تختلط بالأشخاص الذين يمارسون مظاهر السلطة فيها، بمعنى ان الدولة كقيمة اعتبارية بجميع عناصرها (الشعب، الحكومة، الإقليم..) هي أكبر من أي عنصر فيها، وبالتالي يجب عدم الخلط في أي حال من الأحوال بين الدولة كقيمة عليا ومعنوية وبين هؤلاء الحكام الذين هم مجرد موظفون مؤقتون يؤدون مهام ووظائف ولفترة محددة، هؤلاء الحكام في الدول قيد النمو، لاسيما في دولة مثل العراق كثيرا ما ينسون أنفسهم ويعتبرون أنفسهم هم الدولة ويتصرفون بمقتضى ذلك[1].

الخاتمة

من الواضح طبقا لهذه الفرضية والرؤية التي حاولنا اختبارها فإن التغيير الإيجابي المنشود في المجتمع إنما يجري من خلال خيار تشكيل الإطار الذي ستشكله شريحة الطبقة الوسطى وتعبر من خلاله عن نفسها بقوة بعد ان تعيد تماسكها وتتكامل رؤيتها وتستعيد مكانتها كقوة تحويلية فاعلة وحاسمة وصمام أمان واستقرار في المجتمع لا يمكن تجاوزها في تقرير مصير ومستقبل هذا المجتمع والدولة كونها الشريحة الأكثر تأهيلاً للعب مثل هذا الدور الحاسم.

(1) حميد حنون، مرجع سابق، (ص. 145).

ففي الوقت الذي ستكون فيه بقية الخيارات تجريبية ووقتية كسابقاتها ولن توصل العراق الى بر الأمان والاستقرار المستدام، سواء كانت من خلال المد العاطفي الذي تمثله الحشود وهي صادقة في عواطفها وتطلعاتها ولكن ثبت بالتجربة افتقارها الى العقلانية اللازمة نتيجة الوعي المحدود وتحكم الاهواء والعواطف في اتجاهات حركتها، أو من خلال التغييرات من أعلى الهرم من خلال الانقلابات العسكرية والتغييرات المفاجئة والقشرية التي تطال البنية السياسية الفوقية.

في حين ان التغيير من خلال الطبقة الوسطى تلك الطبقة الأكثر خدمة للناس وأكثر التصاقاً ومعرفة بمعاناتهم بحكم العمل والاختصاص والانتماء، هذا التغيير الافقي والرصين والذي يمكن ان نطلق عليه (التغيير من الوسط).

لا يمكن لهذا التغيير ان يبدأ بصورة فعلية وحقيقية إلا بعد ان تتشكل ما يعرف بعلم الكيمياء "الكتلة الحرجة Critical Mass" والتي بدونها لن يحدث أي تفاعل كبير، ولكي تتشكل هذه الكتلة الحرجة عليها اولاً ان تتعرف هذه على امكانياتها وتثق بنفسها وتشتق قوانين انتزاع القوة من السلطة والدولة وتوزيعها تدريجيا وبسلمية على مفاصل المجتمع.

إن عملية نقل القوة من الدولة الى المجتمع لا تتم في الفراغ وإنما عبر آلية وعبر قنوات متمثلة بركائز الطبقة الوسطى الراسخة عميقا في المجتمع كالجامعات والنقابات والجمعيات التي تضم اعداد هائلة من النخب والكفاءات من أساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء والصيادلة والمثقفين والفنانين والأدباء.

يمكن تفعيل هذه الآلية ان تتم من خلال إطلاق حزمة تشريعات وطنية لضمان احياء وتفعيل وتنشيط دور الطبقة الوسطى سواء في ميادين عملها في المدارس والجامعات والمستشفيات والمصانع والحقول، أو من خلال ضمان استقلالية ركائز هذه الطبقة التي لطالما ترزح تحت تأثير الدولة، وذلك بغية النهوض بمسؤوليتها التاريخية في إعادة تماسك المجتمع وتحريك الاقتصاد وتشغيل وامتصاص الأيدي العاطلة لأنها بطبيعتها طبقة منتجة وخلاقة ماديا وفكريا ويقع على عاتقها طبقا لجميع تجارب المجتمعات الناجحة والمستقرة قيادة المجتمع نحو بر الأمان.